الراي

عبد الرحيم: لدينا سندات ملكية تثبت حقنا في «أوكيانا»

| كتب علاء الفروخ |

تحفظ مساهمون في شركة «أوكيانا العقارية» على بنود جدول أعمال الجمعية العمومية العادية، خصوصا بندي تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وتقرير مراقبي الحسابات، تحديدا في ما يتعلق باستثمارات الشركة في دبي والبحرين، قائلين إن «50 في المئة من أصولنا معلقة».

واعترض المساهمون، خلال أعمال الجمعية العمومية العادية التي انعقدت أمس بنصاب بلغت نسبته 72 في المئة، على السياسة الإدارية للشركة «التي لم تستطيع خلال الفترة الماضية حل مشكلة مشاريع الشركة المعلقة والتي كبدت المساهمين للخسارة».

وقالوا إن الأرقام في الميزانية مضخمة وبعيدة عن الواقع، وذلك عائد إلى التقييم الخاص في مشروع البحرين، الذي يظهر أن قيمة القدم الواحد 207 دنانير، وهو ما يعتبر بعيد عن القيمة الحقيقة للسوق، لافتين إلى أن استمرار تعليق مشروع دبي إلى حين توفير تمويل غير محدد الوقت سيؤدي إلى دفع الشرط الجزائي للعقد، والذي يفقد حق الشركة في تطوير الجزر الخاصة بالمشروع.

عبد الرحيم مترئسا الجمعية العمومية (تصوير طارق عزالدين)

وفي رد على اعتراضات المساهمين، أكد رئيس مجلس إدارة شركة «أوكيانا العقارية» نبيل عبدالرحيم انه تم الاتفاق مع الشركة المسؤولة على تأجيل هذا الشرط إلى حين تحسن الأوضاع الاستثمارية، لافتا إلى حصول الشركة على سندات ملكية خاصة بهذا المشروع تثبت حقها فيه.

وقال الرحيم إن الشركة تسعى في الوقت الراهن إلى تعزيز جهودها في محاولة للحصول على تمويل مالي لتستطيع الشركة استكمال مشاريعها القائمة والمتمثلة في مشروع «أوكيانا وورلد فيرست» في إمارة دبي، ومشروع «مدينة الحدائق المائية» في البحرين، منوها إلى أن الشركة تعمل على الالتزام بنهجها، على غرار السنوات الماضية بالمحافظة على أصول الشركة من التآكل أو البيع إلى أن يتم الحصول على التمويل اللازم.

واضاف عبدالرحيم انه نظرا لتحفظ معظم المؤسسات المالية على تقديم أي تسهيلات مالية للشركة، فإن الشركة تبحث عدة خيارات لتجاوز الأزمة التي تمر بها من ضمنها السعي إلى الحصول على مبلغ تمويلي بسيط يصل إلى 50 مليون دولار يمكن الشركة من تطوير جزء من مكونات الجزر في المشروع مثل بناء 5 فنادق أو عدة فلل بحرية أو مائية كبديل عن الخطط الأولية التي وضعتها الشركة والتي تحتاج إلى مبالغ تمويلية ضخمة لاتمامها، بهدف جذب المستثمرين إلى المشروع وتعزيز ثقة المساهمين.

وأكد استمرار الشركة في البحث عن مصادر تمويل أخرى أو عن فرص استثمارية جديدة، إلى جانب استمرار جهودها مع الجهات الدائنة لإعادة هيكلة قروضها.

وعن البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2011، اعلن عبد الرحيم ان الشركة تكبدت خسائر قدرت بنحو 15 مليون دينار كويتي، مقارنة بخسائر بلغت نحو 8 ملايين دينار للعام 2010، معتبرا ان السبب الرئيسي لتلك الخسائر يعود إلى انخفاض القيمة العادلة للعقارات، وهي تمثل خسائر غير محققة.

وبلغ إجمالي موجودات الشركة نحو 417 مليون دينار، وبلغت حقوق المساهمين نحو 337 مليون دينار.

وكانت عمومية الشركة وافقت على جميع بنود جدول أعمال الشركة العادية وأهمها اعتماد الميزانية العمومية للشركة عن العام 2011، وتوصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح.